«السفير» تفتح أوسع ملف سكاني وإسكاني وانمائي وتربوي لملخص لبنان ١

الضاحية الجنوبية... ربع الوطن

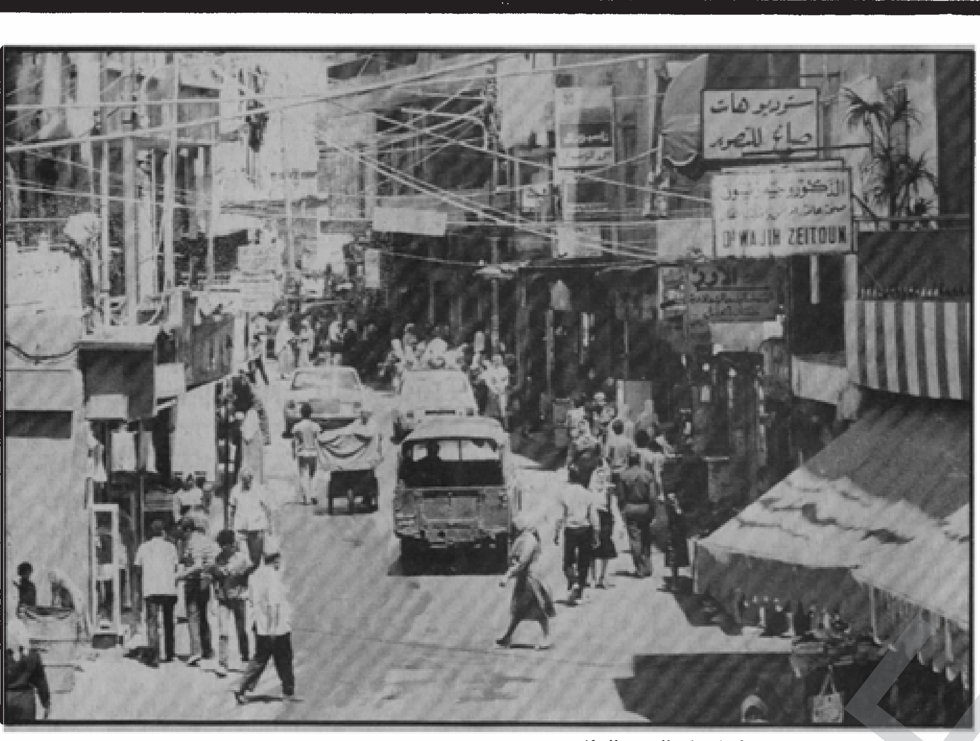
برج البراجنة ، حي السلم ، الرمل العالي ، العمروسية ، المريجة ، الليلكي ، تحويطة الغدير ، الغبيره ، صفير ، حي ماضي ، بئر العبد ، حارة حريك ، الاوزاعي ؛ بئر حسن ، الشياح . أحياء متداولة في كل لبنان . كأنها ملخص الوطن ، تختصر المسافات بين مدنه وقراه . فيها الجنوبي والبقاعي والشمالي والجبلي والبيروتي ، وفيها خليط من الطوائف والطبقات والآلام والطموحات .

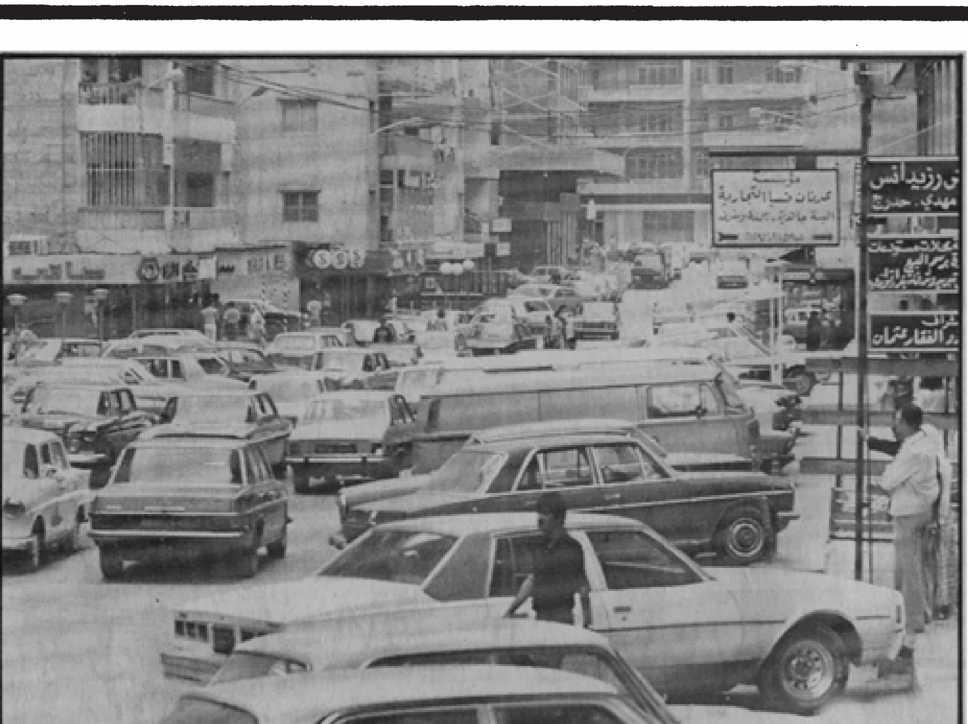
« السفير » دخلت الى هذه الاحياء تستكشف ما فيها من معاناة وقضايا معيشية وصحية واسكانية واقتصادية واجتماعية . طرقت ابواب الناس والمسؤولين تتساءل عن اسئلة تطرح منذ بداية الخمسينيات ، ولا تزال موضع طرح حتى الان بعد ان اصبحت الضاحية الجنوبية ملتقى كل المقهورين في وطنهم ومجتمع المحرومين من الطوائف والطبقات والمناطق .

على مدى ١٧ حلقة تقدم « السفير » هذا الملف الشامل عن اوضاع الضاحية، بأمل ان يكون مقدمة لتعاط علمي مع مشاكلها وشجونها وطموحاتها . وهنا الحلقة الاولى.

٨٠٠ ألف نسمة يعيشون فوق مساحة تبلغ ٢٨ كلم٢


الشارع الرئيسي الذي يربط الغبيرة بحارة حريك


مدخل شارع حسين ناصر في اتجاه الرمل العالي


سوق معوض في الشياح

كل شيء عن الماضي والحاضر والمستقبل في ضاحية المحرومين والمليارات والمهجرين

□ برج البراجنة □ الاوزاعي □ الرمل العالي □ حي السلم □ العمروسية □ المريجة □ الشياح □ تحويطة الغدير □ الليلكي □ الغبيرة □ حارة حريك □ بئر العبد □ حي ماضي □ صفير □ الجناح □ بئر حسن

كثيرا ما تسمع ابناء الضاحية الجنوبية الاساسيين يحدثونك عن « الضيعة ». فاذا ما اراد احدهم الاشارة الى ابناء الحي الذي يسكنه منذ عهد اجداده يقول « ولاد الضيعة » . والضيعة هنا هي ما نعرفه اليوم من احياء مثل برج البراجنة والغبيره والشياح وحارة حريك والمريجة وغيرها.

والذين لم يتجاوزوا سن الخمسين من ابناء الضاحية يحدثونك عن « ضيعهم » بقولهم : هنا كانت « بورة وردة »، وهنك « حي السنديان »، وهنالك « ساحة قرانوح »، وفي مكان آخر « ساحة عين السكة » وبعض هذه الأسماء ما زال متداولا حتى هذه الايام وان تغير في السجلات الرسمية وفي القرارات البلدية.

يتذكر علي السبع مختار برج البراجنة، المنطقة في الثلاثينات فيقول: « ... كنا في شهر رمضان ننتظر ساعة الافطار مساء، فنعرفها عندما ننظر في اتجاه برج ابي حيدر، فاذا كانت انوار الجامع هناك مضاءة فهذا يعني ان موعد الافطار قد حان ».

اذا. كانت المنطقة الواقعة بين برج البراجنة وبرج ابي حيدر خالية تماما، او فلنقل انها كانت تضم حفنة من المنازل الارضية التي لا تحجب الرؤية باتجاه برج ابي حيدر وبيروت.

ويتذكر اخرون ممن التقيناهم ملامح المنطقة قبل ان يغزوها « الباطون المسلح » فيحجب الارض الزراعية ويطيح بالمعالم الريفية السابقة. « .. كنت تحتاج الى عشر دقائق كي تنتقل من منزل الى منزل في الحي نفسه . وكانت المنازل محاطة بالجنائن والبساتين « ورباع الصبير » والبلح وشجر الزيتون و « مساكب » النعنع والبقدونس والفجل و « جلول » البلانجان والبندورة والخس .

عندما تسأل عن الجديد في الضاحية يجيبك اهلها القدامى، كل شيء جديد. لا شيء قديم بعدما « صارت هالدنيا غير دنيا ». طوفان البشر الوافد من الارياف والآتي مع الحرب مؤخرا حل في كل زاوية وفي كل بقعة ارض يمكن استخدامها.

في الضاحية الجنوبية اليوم، يقوم البناء كما تنبت الاعشاب البرية في غابات الامازون. هناك تنبت الاعشاب وسط الغابات وفقا لتسلل خيوط الشمس من بين الفراغات. وهنا غابات من الابنية التي لن تترك في المستقبل القريب حيزا لاي ضوء وقد تسد ايضا منافذ الهواء وتحجب نور الشمس اذا ما استمرت على هذه الوتيرة ووفق هذا الغليان.

مراحل نمو الضاحية

ارتبط نمو الضاحية عموما والضاحية الجنوبية خصوصا بنمو بيروت. فعندما كانت هذه الاخيرة « قرية كبيرة » في مطلع القرن التاسع عشر كانت الضاحية الجنوبية عبارة عن « ضيع » صغيرة تقوم مكان الاحياء الكبيرة المعروفة باسمائها نفسها حتى اليوم: برج البراجنة - حارة حريك - المريجة - الليلكي - الغبيره - الشياح - هذه الضيع لم تكن بحاجة لتزويد بيروت بالخضار لان بيروت كانت لها احياؤها الزراعية التي تزودها بما تحتاج اليه.

مع بدايات هذا القرن اصاب بيروت تطور كبير لم تعرفه من قبل. فقد حل الانتداب الفرنسي في لبنان، اثر هزيمة الامبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الاولى. واعلن الجنرال غورو دولة لبنان الكبير وجعل من بيروت عاصمة لها. وعليه فقد اقام الفرنسيون كل مرتكزات البنية التحتية للعاصمة: السكك الحديدية - المرفا - بناء الادارات واجهزتها وترشيدها. وخطوط المواصلات الاخرى. وبدءا من هذه المرحلة اصبحت بيروت تلعب دورا اقتصاديا وثقافياً وسياسياً مركزياً في لبنان، واجتمعت فيها كل النشاطات السياسية والثقافية والتجارية ، وجانباً كبيراً من النشاطات الصناعية.. وقفز عدد سكانها من حوالي العشرة الاف نسمة في العام ١٨٣١ الى تسعين الف نسمة في العام ١٩٢١ علما بان عدد السكان لم يتجاوز الـ ٢٠ الف نسمة في اواخر القرن التاسع عشر.

بموازاة التطور الذي اصابته بيروت حتى العشرينات، لا نلاحظ تغييرا كبيرا في وضعية الضاحية الجنوبية، وان كانت الامور فيها بدات تتجه اتجاها اخر . اذ عمد الاهالي الى انتزاع حقول الصبير والبلح والزيتون والتوت واستبدلوها بمساكب الخضار التي كانت تصدر بكثافة الى العاصمة والتي كانت تشكل المداخيل الاساسية لسكان هذه المناطق بالاضافة الى تربية الابقار والمواشي الاخرى.

- من ملامح هذه الفترة تعثر في ذاكرة الاهالي المعاصرين على « خبريات » من نوع ان فلان او فلانة كانت تحمل « قفة الفجل » على رأسها وتذهب الى بيروت لتبيعها سيرا على الاقدام.

مع مطلع عهد الاستقلال سارت الامور باتجاه آخر. فقد توسعت بيروت من قلب العاصمة باتجاه المزرعة والطريق الجديدة وقصقص. ومع شق الاوتوسترادات والشوارع الكبيرة، التي تمت على حساب الابنية السكنية في بيروت، ومع الاتجاه لاستثمار كل بناء سكني في قلب العاصمة لاغراض تجارية.. مع ذلك كله حدثت عمليات انتقال الى الضواحي ومن ضمنها الضاحية الجنوبية لسبب رخص اسعار الارض فيها وقربها من بيروت. وفي خط اخر كانت الضواحي قد اخذت تشهد عمليات هجرة من الريف محدودة سببها انهيار صناعة الحرير.

في هذه الفترة ايضا كان مطار بيروت الدولي قد انشىء في خلدة. ونتذكر هنا طوابير العمال الجنوبيين التي كانت تلتحق بالمطار للعمل يوميا. مع المطار قامت مصانع كثيرة في الشياح وفي كفرشيما والحدث. وفي الخمسينات وبدايات الستينات عرف الاقتصاد اللبناني نموا كبيرا وقفزات ضخمة قياسا بما سبق الامر الذي ادى الى هجرة كثيفة من الريف وهذه الهجرة كانت لها اسبابها في الريف حيث تراجعت الزراعة والعمل الحرفي وغيرهما.

.... والذي جعل من الهجرة عنصرا تنوء بحمله بعض الضواحي هو الانتقال الفوضوي وغير المنظم والسكن على اساس طائفي. فالنبعة التي لا تتجاوز مساحتها كلم٢ واحد، كانت تضم ما يقارب ١٣٥ نسمة في الستينات، وكانت الكثافة السكانية في فرن الشباك وحدها - ٣٢ الف نسمة في الكلم٢ الواحد.

اذا . تحولت الضواحي في فترة لا تتجاوز النصف قرن من « ضيع » وليس قرى صغيرة وموزعة هنا - وهناك، الى حاضرات يقطنها مئات الالوف من البشر.

وعلى رغم ذلك ، لم يكن التضخم السكاني يومها يحمل علامات انفجار خطيرة. الى ان اندلعت الحرب الاهلية و « اختلطت في النهر مياه كثيرة ».

في هذه المرحلة، حيث الحرب الشاملة، كان لا بد ان يترتب عليها نتائج مدمرة بالنسبة للضواحي عامة وللضاحية الجنوبية خاصة. فالحرب التي اقتلعت مئات الالوف من المواطنين ضمن واحد من اهدافها الكبرى « تطهير مناطق كل طائفة من الجزر الطائفية المختلفة ». هذه الحرب هجرت الى الضاحية الجنوبية عددا من المواطنين الشيعة يتجاوز الـ ٢٠٠ الف نسمة بكثير . هؤلاء اضيفوا الى الضاحية الجنوبية المتخمة اصلا.. فازداد الخلل وتضاعفت المشاكل اليومية السابقة..

كيف نحدد الضاحية؟

قبل الحديث عن الاسس التي سنعتمدها في رسم حدود الضاحية الجنوبية، لا بد ان نشير الى الصعوبات المحيطة بتحديد الضواحي بشكل عام.

ما هي الضاحية؟ لا يمكن العثور على اجابة واضحة على هذا السؤال في الدوائر الرسمية اللبنانية. فضلا عن ذلك نجد خلافا بين الوزارات حول ماهية الضاحية . فالمناطق المعتبرة عرفا ضواحي تتبع من الناحية الادارية محافظة جبل لبنان وليس محافظة بيروت. وهي تمتد من نهر الكلب شمالا حتى نهر الغدير جنوبا.

ورد اسم الضواحي للمرة الاولى في ٧ نيسان ١٩٣١ ، حين اصدر رئيس الجمهورية شارل دباس المرسوم الرقم ٧٩٠٠ الذي يحدد منطقة اشغال شركة السكك الحديدية وانارة بيروت. تحدث هذا المرسوم عن المناطق التالية ووصفها بضواحي بيروت وهي: برج البراجنة - حارة حريك - الغبيره - فرن الشباك - الحازمية - تل الزعتر - سن الفيل - برج حمود - البوشرية.

لكن الحدود الخارجية للضاحية لم تستقر على هذه الصورة. فقد صدر في العام ١٩٦٤ المرسوم ١٦٥٣٢ عن وزارة التصميم والذي يرسم الحدود الخارجية للضاحية وفقا لمشروع « ايكوشار » Ecochard (تحدث للمرة الاولى عن بيروت الكبرى) وقد امتدت هذه الحدود الى الشويفات ووادي شحرور وبعبدا والمنصورية وضبية . « ... واذا كانت وزارة الاشغال العامة هي وحدها التي احترمت مرسوم عام ١٩٣١ فان مشروع « ايكوشار » لم تحترمه الا وزارة التصميم والمصالح التابعة لها » . ويقول الدكتور اسعد الاتات في اطروحة دكتوراه حول الضاحية (١) انه اذا ما اخذنا بعين الاعتبار التحديد الاوروبي للضواحي « الذي ورد عند بيار جورج Pierre George يقول ان سكان الضاحية هم الذين لا يعملون بالزراعة » فان الحدود الخارجية للضواحي يمكن ان تصل الى مناطق ابعد من تلك التي وردت في التحديدين السابقين .

يتضح مما تقدم انه من الصعب الوصول الى تعريف محدد يرسم الحدود الخارجية للضاحية باعتبار ان الحدود الداخلية هي حدود محافظة بيروت. لذا ستعترضنا المشكلة نفسها في تعيين حدود الضاحية الجنوبية.

يحدد طوني مفرج في كتابه « الموسوعة اللبنانية المصورة » الضاحية الجنوبية بالمناطق التالية: برج البراجنة - حارة حريك - الغبيره - الشياح - المريجة - ويؤكد على هذا التحديد نائب قضاء بعبدا الدكتور بيار دكاش وهو التحديد نفسه الذي تعتمده هيئة انماء الضاحية. في حين ان النائب ادوار حنين ممثل القضاء نفسه يرى ان الضاحية الجنوبية تشمل الى المناطق السابقة الحدث وكفرشيما وفرن الشباك والشويفات. وما دامت الادارة اللبنانية ممثلة بهيئة انماء الضاحية قد اعتمدت التحديد الاول وبما انه التحديد الاقرب الى الواقع الجغرافي فاننا سنعتمده في هذا الملف ريثما تتضح معالم تحديد اخر.

اسماء الضاحية الجنوبية

اطلقت على الضاحية الجنوبية اسماء مختلفة. فاليسار اللبناني وصفها « بحزام البؤس » وحركة مطالب الشيعة بزعامة الامام موسى الصدر وصفتها « بضاحية المحرومين » والتقى اكثر من طرف على تسميتها بـ « ساحل المتن الجنوبي » وكثيرا ما يقال عنها « ضاحية الشيعة » وبعد الحرب سميت « ضاحية المهجرين ». ولكل من هذه الصفات مرتكزات في واقع الضاحية.

بالاضافة الى الاسماء المتعددة اجمع الذين تحدثوا عنها على سوء الخدمات فيها ونشروا صورا وتحقيقات عن « الزبالة » والكثافة السكانية وغير ذلك من الامور كالفقر والبؤس وسوء الاوضاع الصحية والاجتماعية. وقلة هي التي تحدثت عن قضايا اخرى « البناء على املاك الغير مثلا »... لكن حديثا شاملا عن الضاحية الجنوبية يتناول تركيبها الاجتماعي والاقتصادي والعمراني ويتناول بالتفصيل الشؤون الصحية والتربوية لم يتخذ له مكانا في وسائل الاعلام حتى اليوم وهو ما سنحاوله في هذا الملف.. واذا استطعنا الوصول الى التعريف بالضاحية الجنوبية تعريفا شاملا فاننا نكون بذلك قد بلغنا ما اردناه من هذا العمل الذي لن يستغرق شهرين من الزمن.

المساحة والسكان

تبلغ مساحة الضاحية الجنوبية وفقا للتحديد المدرج اعلاه، حوالي ٢٨ كلم٢ يعيش عليها ما يقارب الى ٧٥٠ - ٨٠٠ الف نسمة. وقد استندنا في الوصول الى عدد السكان هذا عبر العملية الحسابية التالية: توصلنا من خلال مصادر في شركتي الماء والكهرباء الى معرفة عدد الاشتراكات الرسمية فتبين لنا ان هنك حوالي ١٥٠ الف اشتراك في شركة الكهرباء كلها في الضاحية الجنوبية وعددا مماثلا تقريبا ١٤٥ الف اشتراك في شركة المياه واعتبرنا ان متوسط عدد افراد الاسرة الوافدة ٥ اشخاص وهذا رقم يمثل الحد الادنى وليس المتوسط فيكون عدد السكان حوالي الـ ٧٥٠ الف نسمة. وربما يمكننا ان نضيف الى هذا الرقم ما يقارب الـ ٥٠ الف نسمة من بين المواطنين الذين بنوا في الحرب « على املاك الغير » او خلافه . فيصل عدد السكان الى ٨٠٠ الف نسمة.

وسنكون مضطرين الى الاخذ بهذا الرقم في غياب الاحصاءات الرسمية والاحصاءات الخاصة. من جهة ثانية تأكدنا من حقيقة اشتراكات الماء والكهرباء من خلال احاديث اجريناها مع بعض المطلعين.. فاحد النواب السابقين في الضاحية اكد لنا هذا الامر وكذلك احد اعضاء مجلس نقابة الاطباء ورئيس بلدية واحد « مخاتير المنطقة ». اذا اعتمدنا رقم الـ ٨٠٠ الف بالنسبة لعدد السكان يكون لدينا كثافة سكانية تصل الى ٢٨٠٠٠ الف نسمة في الكلم٢ الواحد. وهذا الرقم ليس غريبا عن الضواحي فقد اظهرت دراسة ميدانية اجريت سنة ١٩٧٠ ان الكثافة السكانية في برج حمود تصل الى ٥٥ الف نسمة في الكلم٢ . وان الكثافة السكانية في فرن الشباك تصل الى ٣٢ الف في الكلم٢ . اذا يمكننا القول مع بعض التحفظ ان ثلث سكان لبنان تقريبا يعيشون في الضاحية الجنوبية.

بالمقارنة مع كثافة السكان في لبنان عامة ٣٠٠ نسمة في الكلم٢ ومع الكثافة السكانية في البقاع البالغة ١٠٠ نسمة في الكلم٢ تبدو كثافة السكن في الضاحية الجنوبية وفي الضواحي الاخرى عامة مخيفة ان لم نقل مرعبة.

يتكون مجتمع الضاحية الجنوبية من قسمين من السكان القسم الاول ويضم اولئك السكان الذين وجدوا في الضاحية منذ القرن الثامن عشر ويملكون دلائل عديدة على وجودهم فيها منذ ذلك الحين. والقسم الثاني يتكون من النازحين اليها منذ مطلع هذا القرن او قبل ذلك بقليل. ويتوزع هؤلاء على محافظات البقاع وجبل لبنان والجنوب، والاكثرية النازحة من الجنوب يليها البقاع ثم قرى قضاء جبيل الشيعية. ويشكل الشيعة في الضاحية الاكثرية الساحقة بين السكان الاصليين والنازحين.

بالاضافة الى الشيعة هناك عائلات قليلة من السنة الذين يكثر وجودهم في بئر حسن اي في المنطقة الواقعة في نطاق بلدية الغبيره . وهناك افراد قلائل من الدروز لكنهم غير مقيمين بصورة دائمة. وفي الضاحية منطقتان فيهما غلبة مسيحية هما المريجة وتحويطة الغدير والليلكي وحارة حريك (قبل الحرب). ويشكل الموارنة القسم الاكبر من المسيحيين يليهم الكاثوليك ثم الارثوذكس ، وتجد في سجلات حارة حريك الرسمية عددا من الارمن المسجلين غير المقيمين ولم تتوسع الاحياء المسيحية في الضاحية الجنوبية بفعل الهجرة كما حصل بالنسبة للاحياء الشيعية، لان الهجرة المسيحية كانت منصبة على احياء فرن الشباك وعين الرمانة والشياح والحدث اي في المناطق الواقعة على تخوم جبال لبنان التي تضم اكثرية مسيحية. اذا نمو الضاحية كما تضخمها محكوم بالمعادلة الطائفية ولهذا الامر دلالات هامة على واقعها الراهن وعلى مدى الاهتمام الذي حظيت به من قبل، الامر الذي سنعرض له لدى الحديث عن الاحياء.

يعيش ثلث سكان لبنان في مساحة صغيرة بطريقة كيفية لا يحكمها اي تنظيم ولا ترعاها اية خطة من اي نوع. المواطن الذي ولد في الضاحية منذ اربعين عاما وصارت له اسرة ما زال مرتبطا اداريا بقرية آبائه ينتخب البلدية هناك والنائب ايضا، وهو في عرف الادارة غير مقيم في الضاحية. والبلديات الموجودة في الضاحية تتعامل مع المناطق الواقعة في مجالها وفقا لحسابات تتمحور حول السكان الاصليين. والدولة تعاملها على هذا الاساس. ففي نطاق احدى البلديات

(التتمة ص ٥)


اثر يخلد ذكر آخر المتصرفين في برج البراجنة، اسماعيل حقي بك


كنيسة المريجة


مسجد الليلكي

باحة الامام الاوزاعي

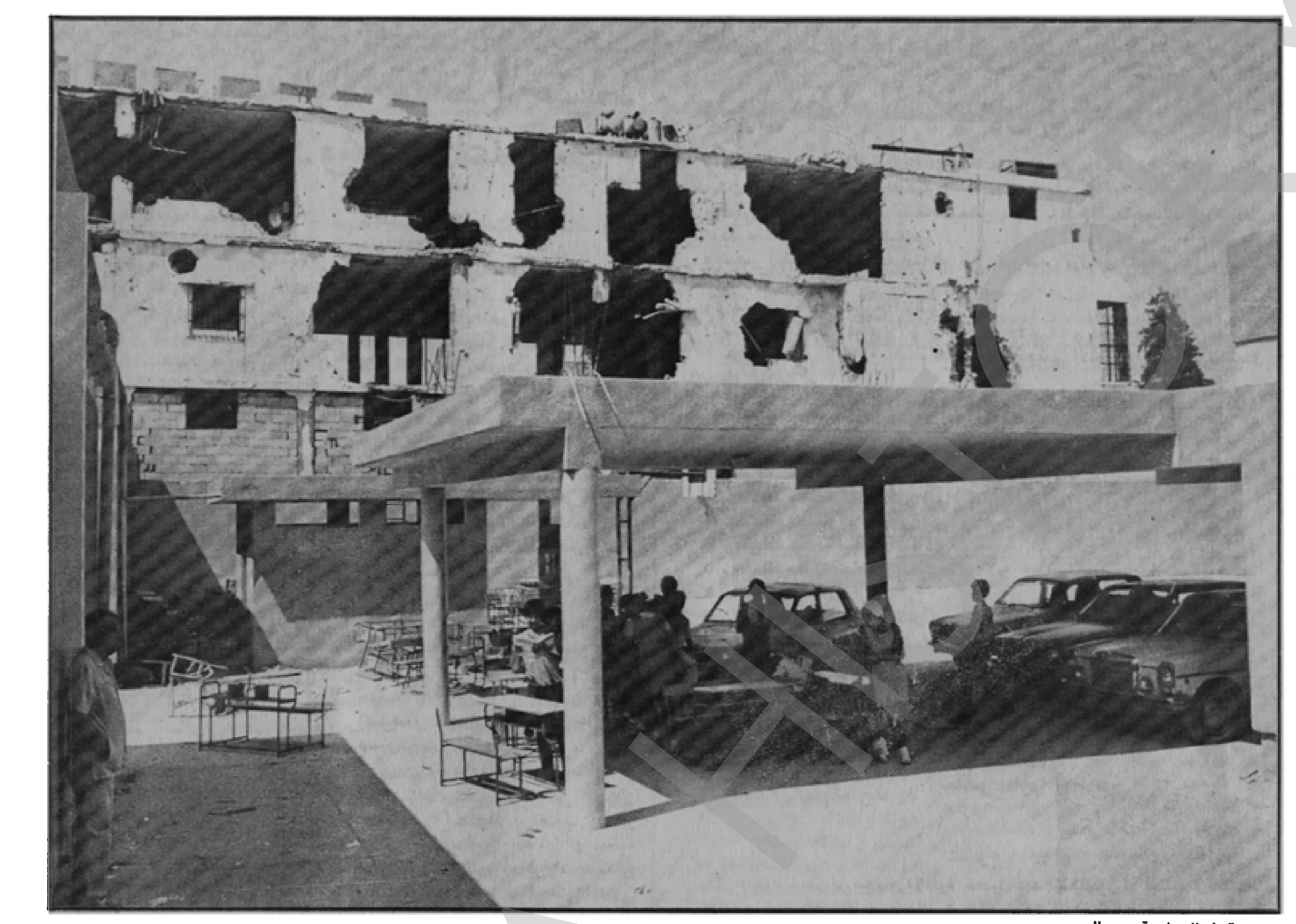
أعد الملف وأشرف عليه :
فيصل جلول
المحققون :
علي بزي - خليل خوري -
وفاء شرف الدين - زينب حسون
الصور لـ : علي حسن


وجه مألوف في الضاحية


هكذا الضاحية... واجهات مدينة ووجوه عتيقة


ابنية تحتل الضاحية





مدرسة في الضاحية بعد الحرب

(تتمة المنشور ص ٤)

هناك ما يقارب الـ ٣٠٠ الف نسمة تقدم لهم خدمات اقل من ست سيارات لنقل النفايات. وتقدم الدولة مساعدات لبلديات الضاحية وفقا لعدد السكان الأصليين ولو تساءل الاداريون الكبار عن ميزانيات بلديات الضاحية مجتمعة لفوجئوا بأرقام ضئيلة لا تكفي لبلدية واحدة.

والضاحية الجنوبية التابعة اداريا لجبل لبنان تتلقى من ميزانية محافظة الجبل مبالغ من المال لا تكفي لسد حاجات قرية كبيرة من قرى الجبل. وكذلك « كوتا » النواب للطرقات وغير ذلك من الأمور. وحتى الآن يضطر المقيمون في الضاحية الجنوبية الى العودة لقراهم لاجراء بعض المعاملات الادارية البسيطة. وتبدو الصورة مرعبة اذا ما علمنا ان مواطنا يضطر للذهاب من برج البراجنة الى الهرمل او الخيام كي يختم صورا من مختار بلدته يحتاجها لانجاز معاملة رسمية وتزداد الصورة سوءا عندما تعرف ان محافظة جبل لبنان لا تسمح باجراء معاملات تبديل المكان. في هذه الحالة تلاحق السكان النازحين وهم الأكثرية الساحقة من سكان الضاحية الجنوبية. لعنة الانتماء حسب الهوية الى الأرياف اللبنانية.

في هذا الملف سنحاول معالجة القضايا الأساسية في الضاحية الجنوبية وفقا للترتيب الآتي:

قضية المهجرين

تعتبر قضية المهجرين من القضايا الشائكة في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية التي استمرت ٨ سنوات ولم تنته بعد. واذا كانت هذه القضية تؤرق المسؤولين وتقض مضاجعهم في كل لبنان فانها تعتبر القضية الأكثر الحاحا والأكثر خطورة في الضاحية الجنوبية.

هناك عدد كبير من المهجرين الشيعة يتجاوز الـ ٢٠٠ الف نسمة جاءت بهم الحرب الى المنطقة الغربية والى الضاحية الجنوبية بشكل خاص فبنوا منازل لهم في المشاعات (الجناح) و« املاك الغير » وفي الرمل العالي والأوزاعي وفي امكنة لم تستوف الشروط القانونية كما هو الأمر في حي السلم.

واحتل قسم منهم منازل تركها اصحابها او هجروا منها في احياء حارة حريك والمريجة والتحويطة وبئر العبد وحي ماضي وصفير والشياح ،والغبيره وبرج البراجنة وغيرها.

يتعرض بعض هؤلاء لضغوطات ولاعمال عدائية من قبل اصحاب الأبنية ويتلقى بعضهم انذارات باخلاء المنازل من محاكم القضايا المستعجلة وتقفل في وجوههم سبل العودة الى حيث كانوا يقيمون في السابق. وفي محاولات الدولة لاعادة « القانون الى نصابه » في مناطق الضاحية يتلقى البعض الآخر وخصوصا الحرفيين والصناعيين انذارات تطلب منهم نقل اعمالهم الى المناطق الصناعية باعتبار ان معظم احياء الضاحية هي احياء سكنية ولا علاقة لها بالصناعة.

هناك ايضا قسم من المهجرين المسيحيين الذين هجروا من بيوتهم في الضاحية الجنوبية خلال مراحل الحرب الطويلة وهؤلاء لم يعودوا الى منازلهم بعد. والذين عادوا (وهم اقلية) فعلوا ذلك بطرق غير شرعية وغير قانونية وعلى حساب المهجرين الذين كانوا يشغلون هذه المنازل. وبعضهم دفع تعويضات لكن هذا يشكل حالة استثنائية.

الى الآن لا توجد خطة لدى المسؤولين لمعالجة هذه القضية ،وتركها تتفاعل بهذه الطريقة فانه لا يخدم الفريقين اي اصحاب المنازل والمهجرين الذين يشغلونها.

النشاطات الاقتصادية

من زراعة البقدونس والنعنع والفجل والخس الى استثمار مليارات الليرات في قطاعات البناء والتجارة والصناعة والاستيراد والتصدير. خمسون عاما مرت على الضاحية شهدت خلالها هذا الانتقال الكبير في نوع وحجم النشاطات الاقتصادية.

في وشارع معوض الذي يبلغ طوله اقل من كلم واحد هناك استثمارات تتجاوز قيمتها الـ ٥٠٠ مليون ليرة لبنانية وفي الجناح والأوزاعي اكثر من مليار ليرة ـموظفة في شركات تعبئة الغاز والمصانع والمؤسسات السياحية واستثمارات العقارات والأبنية وغيرها.

وهناك حوالي ٢٠ فرعا لمصارف كبيرة تعمل في الضاحية الجنوبية ولا يمر اسبوع دون ان تقرأ لافتة تعلن عن افتتاح فرع مصرفي جديد.

اسعار الأراضي في ارتفاع متزايد وجنوني (٧٠٠٠ الاف سعر متر الارض في حارة حريك ويصل الى ١٠ آلاف في كورنيش الغبيره) اسعار الشقق السكنية تتصاعد يوميا وقلما تجد شقة للايجار في الضاحية الجنوبية كلها.

الرساميل الشيعية الأفريقية والخليجية تتدفق على الضاحية وعلى غيرها من المناطق تلك هي ابرز عناوين النشاط الاقتصادي في الضاحية الذي اصيب بحمى حقيقية في فترة ما بعد الحرب الأهلية.

وهذا النمو الذي شهدت ما يشبهه الضاحية الشرقية للعاصمة تم بجزء كبير منه على حساب مدينة بيروت التي دمرتها الحرب.

اذا بعد التهجير البشري حدثت هجرة رؤوس الأموال لتتنبه البعض ان للرأسمال ايضا هوية طائفية في لبنان وتدحض الزعم القائل ان قاعدة الرأسمال الوحيدة هي « Laissez Passer Laissez faire » ان اكثر ما يدعو للخوف هو ان يصبح ابن الضاحية الجنوبية مكتفيا ضمن مساحة ٢٨ كلم² كما هو الأمر بالنسبة لابن الضاحية من قبل. ان كل الدلائل تسير بهذا الاتجاه واغلب الظن ان ذلك يتم تحت سمع المعنيين وبصرهم وربما بمباركتهم.

الخدمات الصحية

عناوين اخرى في قضية الخدمات الصحية تندرج في الاطار السابق. ثلث اللبنانيين يستفيدون من خدمات حوالي ١٥٠ طبيبا من مختلف الاختصاصات و٥٠ طبيب اسنان. لا مستشفى حكومي في الضاحية. المستشفى الوحيد الذي قدم خدمات في السابق وما يزال هو مستشفى الزهراء التابع للمجلس الاسلامي الشيعي الاعلى وهو محدود الفعالية والقدرة على الاستيعاب. والآن مستشفى جديد خاص يتاهب لمباشرة اعماله. وعدد محدود من المستوصفات الحكومية والخاصة واقل من ٨ مختبرات للتحاليل الطبية بعضها متوقف عن العمل.

بالمقابل تنقل الصحف ووسائل للاعلام اخبارا عن مرضى يموتون على ابواب المستشفيات الكبيرة في بيروت او قبل ان يصلوا اليها. وتشير المقابلات التي اجريناها الى بدء انتشار امراض بيئية خطيرة كالسل والجرب بالاضافة الى انتشار القمل في المدارس وغير ذلك من المشاكل الصحية الأخرى.

فضلا عن ذلك. هناك اعاقات سببتها الحرب وهناك امراض الحرب النفسية المتنوعة التي تحتاج الى جهود ضخمة تتناسب مع الخسائر التي احدثتها الحرب في الأحياء وليس في الأموات وحدهم.

ان الخدمات الطبية وكذلك التربوية. لم تعد مطلبا ملحا في الكثير من البلدان حتى المتخلفة منها. وما بقاؤها في لبنان وفي الضاحية الجنوبية بصورة خاصة على هذا النحو الا دليلا آخر على ان اهالي هذه المناطق يعيشون بلا رعاية او تخطيط او احساس بوجودهم في الوقت الذي يطلب منهم الانضباط وتأييد سياسة الدولة.. كذا.

قضية الخدمات التربوية

ثلث اللبنانيين يستفيدون من خدمات ٥ مدارس رسمية ثانوية. اثنتان افتتحتا بعد الحرب الأهلية وحوالي ٢٧ مدرسة رسمية ابتدائية ومتوسطة. تستوعب عددا محدودا من الطلاب اما العدد الباقي فانه يتوزع على تجار المدارس الخاصة بينما يتعرض بعضهم الآخر للرسوب وترك المدرسة والالتحاق بصفوف العاطلين عن العمل.

الى ذلك هناك عشرات المشاكل التربوية التي تنتظر بحثا وحلا. فالعنف هو سيد الموقف في المدارس والبرامج غير الموحدة وغير المدروسة تخرج طلابا يجيدون « فك الحرف » وينتقلون سريعا الى سوق العمل التي لا تتطلب نوعا دقيقا من الخبرات او المعارف.

« السفير » نقلت هذه القضايا الى اختصاصيين في الشؤون التربوية لتناقش معهم الرؤى التربوية السليمة ولتصل معهم الى وصف دقيق لما يجري في الضاحية على هذا الصعيد.

احياء الضاحية

ننتقل بعد ذلك للحديث عن احياء الضاحية الجنوبية بالتفصيل لنعرض في هذا المجال قضايا خاصة بأحياء دون غيرها. ولعل اهم هذه القضايا هي قضية البناء على « أملاك الغير » هذه القضية التي تتفاعل منذ الاربعينات. ففي ثلاثة من احياء برج البراجنة والغبيري هي الاوزاعي والرمل العالي والجناح يعيش حوالى ال ١٠٠ الف نسمة. يعتبر وجودهم غير شرعي لأنهم اقاموا منازل على ما يسمى « باملاك الغير » . ولا يجد المعنيون بالأمر جوابا على هذه المشكلة سوى هدم هذه المنازل.

يضاف الى ذلك قضية حي السلم الذي يتصل بالضاحية الجنوبية اجتماعيا لكنه يتبع اداريا بلدية الشويفات. هذا الحي يعتبر غير شرعي ايضا في عرف الدولة لأن ابنيته لا تتوافر فيها شروط البناء كما تنص عليها قوانين التنظيم المدني. وهكذا نجد ان سكان هذا الحي البالغ عددهم ٦٥ الف نسمة « يقلعون شوكهم بايديهم » فيشكلون « بلدية » محلية ويخدمون انفسهم بأنفسهم.

مع قضية البناء على املاك الغير نبدأ اولى حلقات الملف لنصل في الختام الى تصور للمشاكل التي تعاني منها الضاحية الجنوبية ولنعرض خطوات « هيئة انماء الضاحية » ومشاريعها بالقياس الى حجم هذه المشاكل، ومن ثم لنناقش ذلك كله مع المسؤولين والمعنيين بامر الضاحية، وننهي هذا الملف بوضع خلاصة تجربتنا وتصورنا الخاص عن قضية معقدة تتفاعل منذ زمن بعيد وتنمو وحيدة بلا اشراف ولا تخطيط.

هل تدفع الضاحية الجنوبية ثمن انتمائها الطائفي الشيعي الغالب؟ ان كل الدلائل تؤيد ذلك وكل الدلائل تشير الى ما قاله احد المواطنين الذين التقيناهم: « يظهر انه في هذه الدنيا بعد في ايد وإجر ».

(١) ـ تستند المقدمة حول الضاحية بشكل عام الى اطروحة دكتوراه بعنوان: la répartition de la Population de la banlieue de Beyrouth D. Atat Assad Paris 1977

ملاحظة سندرج مراجع هذا الملف الأرشيفية في الحلقة الأخيرة منه.



ما تبقى من «رباع الصبير»



«مبيض» في شارع اسعد الاسعد



الرمل العالي